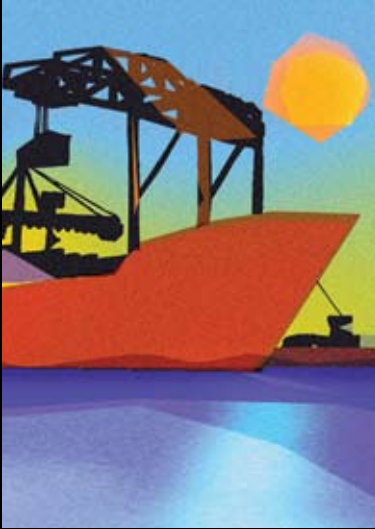
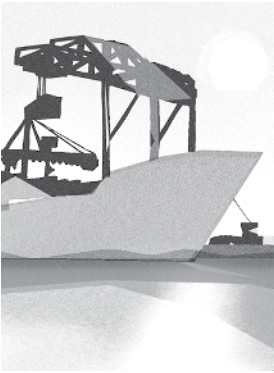


إشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي



إشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي



صندوق النقد الدولي

© صندوق النقد الدولي ٢٠٠٦

رئيس تحرير السلسلة
أسيمنيا كامينيس
إدارة العلاقات الخارجية بصندوق النقد الدولي

تصميم وتنفيذ الغلاف
مسعود اعتماداي وميشيل مارتن
قسم خدمات الوسائط المتعددة بصندوق النقد الدولي

رقم النسخة العربية 9-536-58906-1-978 ISBN

ISSN 1020-8380

للحصول على مطبوعات صندوق النقد الدولي،

يرجى الاتصال بالنعنوان التالي:

International Monetary Fund, Publication Services
700 19th Street, N.W., Washington, D.C. 20431, U.S.A.

هاتف: (202) 623-7430 فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@imf.org

إنترنت: <http://www.imf.org/pubs>

تمهيد

أسهم التوسع التجاري بدور حيوي في نمو الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية. ولكن اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف غالباً ما اقتصرت على البلدان الصناعية إلى أن بدأت جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية في عام ١٩٨٦. ورغم النفع الكبير الذي عاد على البلدان النامية من نمو التجارة العالمية، فإن هذه البلدان قلما شاركت بدور نشط في عملية التفاوض.

وقد تغير كل ذلك بحلول عام ١٩٩٤ مع اختتام جولة أوروغواي، وهي أشمل مفاوضات تجارية متعددة الأطراف في التاريخ، وإنشاء منظمة التجارة العالمية خلفاً للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة («غات»). وفي هذا السياق، قبلت البلدان النامية المتقدمة نسبياً الالتزامات التي يملئها الانفتاح التجاري في مقابل حرية أكبر في دخول أسواق البلدان الصناعية، بينما وافقت البلدان النامية الأقر على اتباع منهج متدرج في اعتماد نفس القواعد غير التمييزية التي تطبقها البلدان التجارية الكبرى. غير أن بعض القضايا المهمة ظل بغير تسوية حاسمة.

وقد استُهلّت مفاوضات منظمة التجارة العالمية في قطر في عام ٢٠٠١ لمعالجة القضايا التي لم تحسم في إطار جولة أوروغواي. ويطلق على هذه المفاوضات اسم «جولة مفاوضات الدوحة» وتُعرف أيضاً باسم «جدول أعمال الدوحة للتنمية» بسبب الأولوية القصوى التي علقتها على مصالح البلدان النامية وهي تغطي مجالات الصناعة التحويلية والزراعة والخدمات، وتدعو إلى تشديد قواعد التجارة والأحكام الخاصة وإلى مساعدة البلدان النامية، كما تعالج مشكلات تنفيذ بعض التزامات جولة أوروغواي. ولكن المشاركين يواجهون صعوبة في التوصل إلى اتفاق حول بعض القضايا الجوهرية وخاصة إلغاء الحماية التي تتيحها البلدان الصناعية لقطاعاتها الزراعية. وقد كانت الزراعة موضوعاً خلافياً في المفاوضات حتى طغى على تجارة المصنوعات والخدمات، وهما مجالان مهمان أيضاً لكثير من البلدان النامية.

ويلاحظ التراجع المستمر في فرص توصل البلدان الصناعية إلى اتفاقات تكفل النفع المتبادل لكل منها. فمُنظمة التجارة العالمية أصبحت تركز بدرجة متزايدة على التجارة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية الكبرى التي تستخدم أسواقها المنغلقة نسبياً للخدمات ورأس المال والتصنيع كأوراق رابحة للتفاوض على مزيد من الحرية في دخول أسواق المنتجات الزراعية والصناعات كثيفة العمالة والخدمات لدى البلدان الصناعية. ولكن للبلدان الصغيرة الأقل نمواً مصالح مختلفة. ففي إطار الاتفاقيات التفضيلية يتمتع

الكثير منها بحرية تكاد تكون مطلقة في دخول بعض أسواق البلدان الصناعية. وتتشكك هذه البلدان في جدوى تحرير التجارة متعددة الأطراف لما لديها من مخاوف بشأن تكاليف التوائم المطلوب ومستلزمات الأمن الغذائي واحتمال فقدان أسواق التصدير لصالح البلدان الأكثر تنافسية. وتخشى هذه البلدان أيضا من التكلفة الباهظة التي يمكن أن تترتب على تنفيذ القواعد التجارية المتزايدة التعقيد، مما يعوق قدرتها على مواصلة سياساتها التنموية. غير أن هناك إمكانيات كبيرة غير مستغلة يمكن تحقيقها عن طريق تجارة حرة أكثر انفتاحا بين البلدان النامية. وسوف يعود النفع على جميع البلدان إذا تسارع النمو العالمي مع مواصلة التحرير التجاري متعدد الأطراف، كما يمكن دفع عجلة التنمية إذا قام كل بلد بإجراء إصلاحات في نظامه التجاري. وتتيح زيادة الاندماج التجاري على المدى الأطول فرصا تفوق بكثير تكاليفها المتوقعة على المدى القصير والتي يتعين اجتناب المبالغة في تقديرها على أية حال. وبمساعدة المؤسسات الدولية والبلدان المانحة، يصبح من الممكن التعامل مع مشكلات التنفيذ والوائم.

وقد وجهت الأبحاث الأخيرة اهتماما كبيرا لقضايا التجارة وخاصة العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي والحد من الفقر من ناحية، والتكاليف والمنافع المرجحة بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض التي تقوم بتحرير نظمها التجارية من ناحية أخرى. ويلخص هذا العدد من سلسلة «قضايا اقتصادية» النتائج التي خلص إليها خبراء صندوق النقد الدولي حول هذه الموضوعات. ويشار داخل العدد إلى الأوراق البحثية التي اعتمد عليها والتي يمكن الحصول عليها بالمجان من موقع الصندوق الإلكتروني على شبكة الإنترنت.

إشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي

منذ انتهاء جولة أوروغواي في عام ١٩٩٤ تزايدت الدراسات الاقتصادية التي تؤكد أن ما يمكن للبلدان النامية تحقيقه إذا تحسنت فرص نفاذها لأسواق التصدير وأُجريت إصلاحات في سياساتها التجارية يفوق ما يمكن أن تحققه من زيادة حجم المعونة. وتفيد الأدلة الواردة من عدة مصادر (تحليلات انحدار النمو القطرية المقارنة والطولية، والبحوث على مستوى القطاعات والشركات، ودراسات الحالة) بأن التجارة قاطرة للنمو وأن النمو ضروري للحد من الفقر.

وقد اقترن تحرير التجارة الذي أصبح تيارا جارفا في البلدان النامية خلال العقدین السابقين بتحقيق معدل نمو سريع في عدد من البلدان التي كانت تصنف ضمن البلدان الفقيرة، لا سيما في آسيا. وبصفة عامة، كان النمو في البلدان ذات السياسات الموجهة نحو التصدير أكبر منه في البلدان المنغلقة التي تقف في سبيل الاندماج وتعمل على تثبيط المنافسة. كذلك اقترن ارتفاع دخل الفرد في هذه البلدان بانخفاض كبير في معدل انتشار الفقر.



التجارة والنمو والحد من الفقر^١

طالما لاحظ الاقتصاديون أن البلدان والمناطق التي تربط بينها مؤسسات أو عمليات أو سياسات مشتركة وتتمتع بحرية نسبية في دخول أسواق بعضها البعض غالبا ما تتقارب مستويات الدخل فيها مع مرور الوقت. فبين عام ١٩٦٠ و ١٩٨٢، على سبيل المثال، كانت نسبة التقارب ٢٪ سنويا بين مستويات الدخل في المناطق أو البلدان الأفقر والمستويات المقابلة في المناطق والبلدان الأكثر ثراء في الولايات المتحدة وأنحاء مختلفة من أوروبا وفي البلدان الأعضاء في «منظمة التعاون والتنمية في

^١ هذا القسم منقول عن دراسة، Andrew Berg & Andrew Berg and Anne Krueger, 2003, "Trade, Growth, and Poverty: A Selective Survey," in *Annual World Bank Conference on Development Economics 2003: The New Reform Agenda*, ed. by Boris Pleskovic and Nicholas Stern (New York and Washington: Oxford University Press and World Bank) ويمكن الاطلاع على هذه الدراسة في شكل ورقة عمل من خلال موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت، على العنوان التالي: www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2003/wp/0330.pdf

الميدان الاقتصادي». بل إن البلدان والمناطق الفقيرة على وجه العموم حققت نمواً أسرع من جيرانها الأغنى الذين تربطهم بها علاقات وثيقة. ومن المنطقي أن يكون الانفتاح التجاري أي مدى إمكانية التبادل التجاري بغير قيود مصطنعة (كالتعريفات الجمركية والحصص) فيما بين قِتي المواطنين والأجانب وداخل كل منهما قد ساهم بدور في عملية التقارب من خلال تيسيره التخصص وتشجيعه المنافسة ونقل المعرفة. ولكن ما لوحظ في الغالب أيضاً هو أن حركة التجارة الواسعة ترتبط بوجود مؤسسات ذات كفاءة وسياسات اقتصادية كلية فعالة في البلدان المعنية، وهو ما يثير جدلاً نهائياً حول أي العنصرين يأتي سابقاً على الآخر. فهل تسهم المؤسسات والسياسات الفعالة في المجال التجاري بدور أهم من النشاط التجاري نفسه في دفع عجلة النمو؟ وهل تعمل التجارة على تنشيط النمو أم العكس هو الصحيح؟ وهل يعمل النمو المدفوع بالتجارة على رفع مستوى معيشة الفقراء أم أنه يزيد من عدم المساواة في الدخل بحيث يجعل الفقراء أكثر فقراً والأغنياء أكثر ثراءً؟

التجارة محدّد مهم للنمو: تم إجراء عدد من تحليلات الانحدار القطرية المقارنة والطولية في محاولة للكشف عن تأثير عوامل مختلفة على معدلات النمو وتحديد اتجاه العلاقة السببية بينهما. وانتهت هذه التحليلات إلى وجود أدلة تثبت الارتباط الوثيق بين الانفتاح التجاري وزيادة سرعة النمو الاقتصادي. وتصدّق هذه النتيجة سواء كان الانفتاح مقيساً بالسياسات التجارية القطرية (الحوافز الجمركية وغير الجمركية) أو باعتباره نتيجة لاحقة (نسبة الصادرات والواردات معا إلى إجمالي الناتج المحلي). وتزداد قوة هذا الارتباط إذا تم استخدام إجمالي الناتج المحلي المطلق بدلاً من إجمالي الناتج المحلي المقيس بتعادل القوة الشرائية، مما يزيل تأثير الفروق القطرية على أسعار السلع غير التجارية.

ولكن أياً من المتغيرين المذكورين ليس مقياساً مُرضياً من جميع الأوجه، نظراً لحدة المشكلات التي تنشأ عند تحليل السياسات المقيّدة للتجارة. فالتعريفات الجمركية المنخفضة يمكن أن تكون ستاراً تخفي وراءه القيود الموجهة لبعض المنتجات الأساسية. أما الحوافز غير الجمركية فقياسها بالغ الصعوبة، لأنها قد تتخذ أشكالاً مختلفة متعددة مثل سياسات أسعار الصرف التمييزية التي تتيح للمصدّرين سعر صرف أعلى من المطبق على المستوردين، والعموض الذي ينشأ عن تأخير الإفراج الجمركي والحماية المشروطة (كأن يُهدّد بلد بفرض قيود على استيراد بعض السلع إذا حدث تغلغل كبير لهذه الواردات، بالاستناد إلى أحكام مكافحة الإغراق أو البنود الوقائية على سبيل

المثال). وقد تستخدم أيضا معايير الصحة النباتية والصحة العامة والمعايير الفنية لخدمة أهداف حمائية، وهي تداير ينطوي تحديدها كميًا على صعوبة بالغة. ومن المؤسف أن قصورا مماثلا يشوب المقياس الثاني للانفتاح وهو الصادرات والواردات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. فالمقياس لا يقتصر على درجة الانفتاح التجاري وإنما يشمل أيضا مستوى التنمية الاقتصادية، والعوامل الجغرافية المؤثرة من قبيل المسافة بين البلد وشركائه التجاريين، وحجم الموارد الطبيعية. ومع ذلك فإن دراسات الحالة تؤيد الرأي القائل بأن تحرير التجارة يرفع معدلات النمو. فبالرغم من أن الانفتاح التجاري لا يضمن التوصل إلى نمو أسرع، فإن كل البلدان التي شهدت انطلاقة اقتصادية في العشرين عاما الماضية كانت تضع الانفتاح التجاري ضمن برامجها الإصلاحية. وفي دراستين رائدتين صدرتا في عام ١٩٧٨، يتم تحليل المراحل التي مرت بها البلدان القائمة بالتحرير في سياق التحول من سياسات إحلال الواردات إلى السياسات التجارية المنفتحة (أي السياسات غير المتحيزة ضد الصادرات)^٢. وتصف الدراستان ما تعرض له الاقتصاد من تأثير لم يكن مخططا أو مرغوبا في كل الأحوال نتيجة للتشوهات التي أحدثتها التداير الحمائية المختلفة، كما توضحان كيفية استجابة الصادرات والنمو للتحرير التجاري الكبير والسياسات الاقتصادية الكلية الملائمة. كذلك أجرى البنك الدولي دراسة مستقيضة تضمنت تحليلا لتصميم ٣٦ نموذجا من نماذج التحرير التجاري في ١٩ بلدا بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٨٦ ومناقشة لتفاصيل تنفيذها ونتائجها، وخلص إلى تسارع نمو الصادرات وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في النماذج التي اتسم فيها التحرير بالقوة والاستمرارية.^٣ وانتهت دراسة أجريت في عام ١٩٩٩^٤ إلى أن أفقر البلدان ضمن الفئة المنغلقة نسبيا في عام ١٩٦٠ سجلت أبطأ مستويات النمو أيضا في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٥، ولكن

^٢دراسة Jagdish N. Bhagwati, 1978, *Anatomy and Consequences of Exchange Control Regimes*, Vol. 11, *Foreign Trade Regimes and Economic Development* (Cambridge, Massachusetts: Ballinger); and Anne O. Krueger, 1978, *Liberalization Attempts and Consequences*, Vol. 10, *Foreign Trade Regimes and Economic Development* (Cambridge, Massachusetts: Ballinger).

^٣دراسة Armeane M. Choksi, Demetris Papageorgiou, and Michael Michaely, 1991, *Liberalizing Trade*, Vol. 7, *Lessons of Experience in the Developing World* (Cambridge, Massachusetts, and Oxford: Blackwell).

^٤دراسة Alberto F. Ades and Edward L. Glaeser, 1999, "Evidence on Growth, Increasing Returns, and the Extent of the Market," *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 114 (August), pp. 1025-45.

مستوى الدخل المبدئي المنخفض في الاقتصادات المنفتحة لم يكن مرتبطا بتباطؤ النمو في وقت لاحق. ذلك أن انخفاض الدخل المبدئي في الاقتصادات المغلقة يحد من مكاسب وفورات الحجم التي يمكن تحقيقها، بينما يتغلب الانفتاح التجاري على هذه المشكلة بإتاحة النفاذ إلى أسواق أكبر.

وقد وثقت دراسات الاقتصاد الجزئي الصادرة في تاريخ أقرب العديد من القنوات التي يؤدي من خلالها الانفتاح إلى زيادة الإنتاجية، بما في ذلك استيراد الآلات والمعدات الذي يصحبه في العادة نقل الدراية الفنية. كذلك أوضحت دراسات أخرى أن منافسة الواردات تقلل هوامش الربح وتزيد حجم الأعمال وتعزز الابتكار.

التجارة مكمل للإصلاحات الأخرى: ثمة انتقاد يوجه إلى معظم الأدلة المتعلقة بتأثير الانفتاح على النمو، وهو أنها لا تفصل هذا التأثير عن آثار البيئة المؤسسية السليمة المواتية أو غيرها من الإصلاحات التي تأتي متزامنة في أغلب الأحوال. ففي دراسات الحالة ومقارنات الوضع السابق واللاحق، على سبيل المثال، يصعب فصل آثار تحرير التجارة عن آثار تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتحرير الأسعار الداخلية، والتغيرات في نظام الصرف الأجنبي وسعر الصرف، وتحرير الحساب الرأسمالي، وإصلاح شبكات الأمان الاجتماعي، وطائفة من التدابير الأخرى.

وعند تفسير دور الإصلاح التجاري بصفة مستقلة عن جوانب السياسة الأخرى، من المهم التمييز بين الشروط الأساسية، والتدابير التكميلية المحبذة، والآثار الانتشارية المفيدة التي تترتب على الإصلاح. فهناك بضعة شروط أساسية أي إصلاحات يصبح الانفتاح التجاري غير ذي قيمة كبيرة بدونها وهناك مجموعة متنوعة من الأسباب وراء إمكانية أن يكون الانفتاح التجاري مشجعا للإصلاحات الأخرى. فالانفتاح يوفر قنوات فعالة لتقييم أثر السياسات المختلفة على الإنتاجية والنمو. ومثال ذلك أن المنافسة مع الشركات الأجنبية يمكن أن تكشف النقاب عن السياسات الصناعية غير ذات الكفاءة؛ فهي تعمل على زيادة الناتج الحدي للإصلاحات التكميلية من خلال تحسين البنية التحتية والهواتف والطرق والموانئ الذي يسمح لقطاع التصدير بتحسين أدائه، ويرفع إنتاجية الشركات التي تصنع منتجات للسوق المحلية. وإضافة إلى ذلك، قد يؤدي تحرير التجارة إلى تغيير ديناميكية الإصلاح السياسي عن طريق إنشاء قاعدة من المؤيدين لمزيد من الإصلاح.

النمو يحد من الفقر: حدث انخفاض حاد في نسبة الفقر الشديد على مستوى العالم – أي نسبة من يعيشون على أقل من دولارين يوميا حسب قيمة الدولار في عام

١٩٨٥ – حتى أصبحت ١٩٪ في عام ١٩٩٨ بعد أن كانت ٢٨٪ في عام ١٩٧٨. ونظرا للنمو السكاني، كان انخفاض نسبة الفقراء أقل من حيث العدد المطلق، وإن لم يكن أقل حدة – من ٤, ١ مليار إلى ١ مليار نسمة. ومن المعتقد أن هذا الانخفاض يرجع بالكامل تقريبا إلى النمو وليس إلى تغيرات في توزيع الدخل.

ويستدل على صحة هذه النتيجة من تاريخ كل من الصين والهند. فبين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٢ ارتفع دخل الفرد في الصين بمعدل ٦, ٣٪ سنويا بينما حدثت زيادة كبيرة في تفاوت الدخل (ارتفع معامل جيني في الصين من ٣٢, ٠ إلى ٣٨, ٠). ومع ذلك فقد تراجع عدد السكان الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم بحوالي ٢٥٠ مليون نسمة، حيث طغت سرعة نمو الدخل على تأثير زيادة التفاوت بينها. وكان يتعين أن يزداد التفاوت في الدخل بسرعة تزيد مرتين على سرعته السابقة حتى ينجح في إزالة آثار النمو القوي. وبالمثل، حدث انخفاض حاد في معدل انتشار الفقر في الهند من ٣٥٪ من السكان في ١٩٨٧/١٩٨٨ إلى ٢٢٪ في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠، وكان يمكن أن يصل إلى ٢١٪ في التسعينات لو تناسب النمو تناسباً تاماً مع الدخل؛ غير أن الانخفاض في الفقر المطلق كان مصحوباً بزيادة في تفاوت الدخل، كما في حالة الصين.

وبالنسبة لما إذا كان النمو المدفوع بالتجارة يفيد الفقراء أكثر أم أقل مما يفيد الفئات الاجتماعية الأخرى، فلا يوجد نمط واضح يُستشف من دراسات الحالة التي تتناول نماذج تحرير منفردة. وليس في ذلك ما يثير الدهشة؛ فالتحرير يمكن أن يغير الأسعار النسبية والحوافز المتاحة في جميع قطاعات الاقتصاد. غير أن هناك بضع نتائج عامة يمكن استخلاصها من هذه الدراسات. فتحريم التجارة غالباً ما يقلص الربح الاحتكاري ويحد من قيمة الصلات مع أصحاب النفوذ البيروقراطي والسياسي. وقد يؤدي تحرير التجارة في البلدان النامية إلى رفع الأجور النسبية للعمالة ذات المهارة المحدودة. ويُلاحظ أن انخفاض الأسعار الذي يعقب تحرير التجارة في معظم الأحوال يكون في صالح المستهلكين الفقراء. وعادة ما يكون لتحرير القطاع الزراعي أكبر الأثر على الفقراء سواء بالإيجاب أو السلب حيث أن معظم الفقراء في البلدان النامية يمارسون أنشطة زراعية صغيرة الحجم. ولكن المكاسب الكلية التي يحققها النمو من حيث تخفيف حدة الفقر تطغى بالمثل على آثاره التوزيعية. ويجدر التذكير بأن هذه النتائج تنطبق على النمو المدفوع بالابتكارات التقنية أيضاً وبأن التقدم التقني لم يلق معارضة تذكر من منطلق أن مزاياه قد توزع في البداية على نحو غير متكافئ.



مخاوف البلدان النامية

على الرغم من الأدلة التي ترجح أن يستفيد من تحرير التجارة حتى أفقر البلدان وأقلها من ناحية التنمية، فإن الكثير من هذه البلدان لديها مخاوف ينبغي العمل على تبديدها حتى تقتنع بالمشاركة الكاملة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. فإضافة إلى مخاوفها من أن يفقد المزارعون والعمال أعمالهم، فهي تشعر بالقلق من تأثير التحرير التجاري على ميزان مدفوعاتها وحسابات مآليتها العامة ومعدلات التبادل التجاري. ومن أهم هذه المخاوف الانخفاض المحتمل في إيرادات التصدير إذا ما وُضعت الصادرات في منافسة مع صادرات المنتجين الأقل تكلفة بعد إلغاء الامتيازات التي تتمتع بها، وضياح إيرادات على الحكومة إذا ألغيت التعريفات الجمركية على الواردات؛ وارتفاع الأسعار العالمية للواردات الغذائية إذا ألغي الدعم على القطاع الزراعي.

تناقص الأفضليات^٥: يتمتع عدد كبير من البلدان النامية بأفضليات تجارية في شكل تعريفات جمركية صفرية أو شديدة الانخفاض على ما تصدّره للبلدان الأغنى. ويتيح نظام الأفضليات المعمم فرصة النفاذ إلى أسواق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعدد كبير من المنتجات المصدّرة من ١٤٤ بلدا وإقليما. وإضافة إلى ذلك، تتمتع البلدان الأعضاء في المجموعة الإفريقية والكاريبية والباسيفيكية بمعاملة تفضيلية أكثر تميزا في النفاذ إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، كما أن صادرات أقل البلدان نموا (عدا السكر والموز والأرز) تستطيع دخول أسواق الاتحاد الأوروبي على أساس الإعفاء شبه الكامل من الرسوم الجمركية وشروط الحصص بمقتضى مبادرة «كل شيء عدا الأسلحة» وتستطيع النفاذ بمقتضى اتفاقيات مشابهة إلى أسواق العديد من بلدان «منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي» (OECD). ومن ناحية أخرى، تحظى البلدان الإفريقية بمعاملة تفضيلية في دخول أسواق الولايات المتحدة بموجب «قانون النمو والفرص لإفريقيا» ("Africa Growth and Opportunity Act"). وسوف تتناقص قيمة هذه الأفضليات التجارية مع تخفيض بلدان «منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي» لتعريفاتها الجمركية على الواردات من كافة شركائها التجاريين وفقا لشروط الدولة الأولى بالرعاية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، وإن كان هذا التناقص قد يعوّضه التوسع المتزايد في حجم السوق وارتفاع الأسعار العالمية. وتواجه

^٥ هذا القسم منقول عن دراسة Katerina Alexandraki and Hans Peter Lankes, 2004, "The Impact of Preference Erosion on Middle-Income Developing Countries," IMF Working Paper 04/169, www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2004/wp04169.pdf

جهود منظمة التجارة العالمية من أجل تخفيض التعريفات الجمركية والحصص بشكل عام مقاومة من بعض البلدان النامية التي تخشى فقدان ميزتها التنافسية إذا تأثرت صادراتها بزيادة المنافسة في أسواقها الأساسية وهو صراع يضع مصالح مجموعات البلدان النامية المختلفة أمام بعضها البعض.

ومن المتوقع أن يكون تأثير تناقص الأفضليات أقل حدة وأكثر تدرجا خارج «منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي». فبالرغم من أن تخفيض التعريفات الخارجية المشتركة على المستوى الإقليمي في سياق التحرير التجاري متعدد الأطراف سوف يحد من مميزات اتفاقيات التجارة الإقليمية التي تنص على تخفيض الحواجز التجارية (أو إلغائها) بين البلدان الأعضاء، تجدر الإشارة إلى أن التجارة الإقليمية البينية لا تمثل إلا جزءا بسيطا من صادرات معظم البلدان النامية (باستثناء بلدان جنوب شرق آسيا). ومن الجدير بالذكر أيضا أن البلدان النامية تحصل من منظمة التجارة العالمية على «معاملة خاصة وتفضيلية» ومن المرجح أن تتفاوض على تخفيض أكثر تدرجا لحواجزها التجارية في أي اتفاقية متعددة الأطراف.

وحتى في ظل افتراضات تميل إلى التحفظ، تشير كافة السيناريوهات الواقعية لتحرير التجارة إلى أن حجم الصدمة المحتملة محدود على وجه الإجمال، حيث يتراوح بين ٠,٥% و ٢,١% من مجموع صادرات ٧٦ بلدا متوسط الدخل طبقا لدراسة Lankes and Alexandraki، مع اعتماد النسبة على مرونة عرض الصادرات. ومن المرجح أيضا أن يكون التأثير موزعا عبر الفترات الزمنية طبقا للجدول المحددة للتحرير في جولة مفاوضات الدوحة أو غيرها من اتفاقات الإصلاح التجاري. ومن المتوقع أن يكون في ذلك تيسير على البلدان في سعيها لتخطيط مراحل التواءم مع عملية التحرير.

ومع ذلك، فقد تكون الصدمات قوية على بضعة بلدان وهي البلدان التي تتسم بقطاعاتها التصديرية غير المتنوعة، واعتمادها الكبير على أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وهشاشة أطرها الاقتصادية الكلية (مثل بعض الاقتصادات الجزرية الصغيرة). غير أن خسارة التصدير المحتملة يجب مراعاتها في أطر الاقتصاد الكلي الأوسع نطاقا، بما في ذلك المصادر الأخرى لإيرادات الحساب الجاري مثل السياحة.

ومما يذكر أن البلدان النامية متوسطة الدخل التي تعتبر أكثر عرضة لمخاطر تناقص الأفضليات هي البلدان المصدرة للسكر والموز، وكذلك المنسوجات والملابس

وإن كان بدرجة أقل. فالسكر والموز ينفردان بثلاثة أرباع الهوامش التفضيلية الحالية (أي الفرق بين التعريفات الجمركية للدولة الأولى بالرعاية والتعريفات التفضيلية على المنتج) للبلدان التي يتجاوز هامشها الكلي ٥٪ من قيمة صادراتها. والنتيجة الواضحة هي أن مناقشات السياسة وأي دعم للبلدان التي ينتظر أن تتحمل تكاليف لتوفيق أوضاعها مع مستجدات التحرير ينبغي أن تستهدف هذه المنتجات الثلاثة والبلدان التي تعتمد عليها. والنتيجة الأخرى هي أن الإصلاحات التي تجربها السياسة في نظم السكر والموز التي تطبقها «منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي»، والتي يتم معظمها خارج المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، تكتسب أهمية أكبر من مفاوضات الدوحة فيما يتصل بتناقص الأفضليات.

ارتفاع أسعار الواردات الغذائية^٦: تتسم الأسواق العالمية للسلع الزراعية بتشوهات بالغة بسبب ما تفرضه البلدان الصناعية من تعريفات جمركية ودعم شاملا ما يطبق على التصدير لحماية منتجاتها الزراعيين. وتتحمل بلدان المنظمة ذاتها الجانب الأعظم من تكاليف هذه السياسات حيث تبرهن أغلبية الدراسات التجريبية على أن البلدان التي تنتهج هذه السياسات هي التي يقع على كاهلها معظم تكلفة الدعم الزراعي. ولكن الدعم الزراعي يمكن أن يجرّد أغذية البلدان منخفضة الدخل من قدرتها التنافسية أمام الواردات عن طريق ما يُحدّثه من تخفيض مصطنع في تكلفة الإنتاج. وقد دعا كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بلدان «منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي» لإلغاء الدعم المشوّه للتجارة الذي تمنحه لقطاعاتها الزراعية. وخلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢، دعا قادة العالم إلى تخفيض الدعم الزراعي في البلدان الغنية (بهدف إلغائه في نهاية المطاف)، وخاصة على المنتجات التي تصدرها البلدان النامية. وقد ظهر بالفعل توافق كبير في الآراء على أن سياسات الدعم الزراعي في بلدان المنظمة يضر بمصالح البلدان النامية.

ولا شك في أن إلغاء الدعم الزراعي يمكن أن يحقق زيادة في الدخل الحقيقي على مستوى العالم وفي البلدان النامية كمجموعة. ولكن ما يغيب عن الأذهان أحيانا هو أن الدعم يعود بالنفع فعليا على بعض البلدان النامية الفقيرة عن طريق انخفاض الأسعار العالمية لبعض المنتجات الزراعية. وعلى ذلك فإن المستهلكين في البلدان النامية وفي كل البلدان المستوردة الصافية لهذه المنتجات يفيدون في الواقع من الدعم وقد يتضررون

^٦ هذا القسم منقول عن دراسة Stephen Tokarick, 2003, "Measuring the Impact of Distortions in Agricultural Trade in Partial and General Equilibrium," IMF Working Paper 03/110 www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2003/wp03110.pdf

من إلغائه. ومن المرجح أن تكون البلدان المستوردة الصافية للحبوب ومنتجات الألبان (مثل الشرق الأوسط وإفريقيا) هي الأكثر تضررا من تحرير التجارة، ولكن الزيادة كانت بسيطة بالنسبة لأغلبية البلدان التي تغطيها دراسة Tokarick والبالغ مجموعها ٧٩ بلدا حيث بلغت نسبة الواردات المتأثرة أقل من ٢٪.

غير أن ما عاد بالنفع على المستهلكين ألحق الضرر بالمنتجين المحليين الذين لا قبل لهم بمنافسة الواردات الرخيصة. فنظرا لتركز الفقر في المناطق الريفية، أضر انخفاض أسعار المنتجات الزراعية بالفقراء أكثر مما أضر بغيرهم. كذلك أضر هذا الانخفاض بالبلدان النامية التي تصدر منتجات حُفّضت أسعارها اصطناعيا بسبب دعم الإنتاج في البلدان الصناعية. وقد تحقق هذه البلدان النامية زيادة في عائداتها الصافية من التصدير إذا ما ألغي هذا الدعم.

الإيرادات الضريبية الضائعة^٧: تراجعت أهمية إيرادات الضرائب التجارية خلال العشرين عاما الماضية مع تخفيض البلدان لتعريفاتها الجمركية، ولكنها لا تزال تمثل مصدرا أساسيا للموارد الحكومية في كثير من بلدان الدخل المنخفض والمتوسط، حيث تمثل في العادة حُصص الإيرادات الضريبية الإجمالية، وكثيرا ما تتجاوز هذه النسبة. ولما كان تحرير التجارة يؤدي إلى تخفيض الإيرادات الجمركية، فقد تضطر هذه البلدان إلى إيجاد مصادر أخرى للموارد الحكومية.

وفي البحوث الصادرة عن صندوق النقد الدولي بين عامي ١٩٧٥ و ٢٠٠٠ عن آثار التحرير التجاري على الإيرادات في ١٢٥ بلدا، يتم إلقاء بعض الضوء على طبيعة هذه القضية وحجمها. فقد أسهم الاتجاه نحو تحرير التجارة على مدار العقدين الماضيين في ضياع إيرادات من الضرائب التجارية على البلدان منخفضة الدخل تقدر بحوالي ٢,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي أو ما يعادل سدس إيراداتها الضريبية الإجمالية، في حين أن الانخفاض في بلدان الدخل المرتفع والمتوسط كان أقل حدة وإن كان قد ظل انخفاضا كبيرا. وعلى الرغم من أن الضرائب المحلية حلت محل ما ضاع من إيرادات الضرائب المحلية في بلدان الدخل المرتفع والمتوسط، فإن متوسط العائد من الضرائب المحلية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لم يرتفع في البلدان منخفضة الدخل خلال الفترة محل البحث.

^٧ يستند هذا القسم إلى دراستي Thomas Baungsaard and Michael Keen, 2005, "Tax Revenue and (or?) Trade Liberalization," IMF Working Paper 05/112, www.imf.org. IMF Fiscal Affairs Department, 2005, org/external/pubs/ft/wp/2005/wp05112.pdf ودراسة "Dealing with the Revenue Consequences of Trade Reform," www.imf.org/external/np/pp/eng/2005/021505.htm

ومن المؤكد أن هذه النتائج لا تعني أن البلدان أخطأت حين أجرت الإصلاحات التجارية التي كلفتها إيراداتها الضريبية، ولكنها تشير بوضوح إلى أن التنسيق كان ضئيلاً بين تحرير التجارة وتقوية نظم الضرائب المحلية، وأن مشكلة الإيرادات تستحق اهتماماً أكبر مما لقيته حتى الآن.

وقد تمكن حوالي نصف البلدان محدودة الدخل التي خفضت تعريفاتها الجمركية فنقدت بعض إيراداتها خلال العشرين عاماً الماضية من استعادة نسبة تقل عن ٧٠٪ من هذه الإيرادات الضائعة عن طريق مصادر أخرى. غير أن بعض هذه البلدان ومنها ملاوي والسنغال وأوغندا نجحت في استرداد ما ضاع من إيرادات ضرائبها التجارية. وفي كل هذه الحالات، كان استرداد معظم هذه الإيرادات راجعاً لتقوية ضرائب الاستهلاك المحلية أي الضرائب الانتقائية على المنتجات، وفي العادة ضريبة القيمة المضافة. وكان أداء إيرادات ضريبة الدخل في هذه البلدان الثلاثة أقوى أيضاً من الأداء في البلدان منخفضة الدخل التي لم تتمكن من تمييز خسائرها. وكان استرداد الإيرادات في كثير من الحالات جزءاً من جهد إصلاحي على نطاق أوسع. فعلى سبيل المثال، اشتمل برنامج السنغال المدعم بموارد صندوق النقد الدولي في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ على تبسيط واضح لهيكل التعريفات الجمركية إلى جانب توحيد المعدلات المتعددة لضريبة القيمة المضافة لتصبح معدلاً واحداً.

وتشير قصص النجاح هذه إلى أن الصعوبات ليست فنية بقدر ما هي سياسية؛ فصانعو السياسات ينبغي أن يكون لديهم التزام قوي بإصلاح نظم الضرائب المحلية. وثمة دروس متعددة يمكن استخلاصها من هذه التجارب. فالتحرير في ذاته يمكن أن يحد من ضياع الإيرادات وحتى أن يحقق زيادة في الإيرادات الصافية بما يعطي دفعة للنمو والاستيراد خاصة إذا اقترن ذلك بتخفيض الحواجز غير الجمركية التي يؤدي إلغاؤها إلى زيادة الإيرادات. ولكن إجراء إصلاح جمركي أعمق يجعل الالتزام بجهود الإصلاح والمثابرة فيه لعدة سنوات شرطاً لاسترداد الإيرادات، من أجل توسيع الأوعية الضريبية والتخلص من الإعفاءات، وتبسيط هيكل المعدلات الضريبية، وتحسين إدارة الإيرادات. وبتقوية النظم القائمة لضرائب الاستهلاك المحلية عن طريق ضرائب انتقائية على المنتجات، لا سيما ضريبة بسيطة على القيمة المضافة تركز على وعاء ضريبي واسع، يمكن الإسهام بدور حاسم في هذا المجال، كما يمكن أن يسهم التحصيل الأفضل لضريبة الدخل بدور مهم أيضاً في استرداد الإيرادات.



تمهيد السبيل إلى التحرير^أ

بالرغم من أن البلدان النامية يتوقع لها الاستفادة على المدى الأبعد من تحرير تجارتها وتجارة البلدان الأخرى، فإن بعضها قد يتكبد تكاليف مبدئية يستلزمها التواءم مع التحرير. وقد تلتقى صعوبة أيضا في الوفاء ببعض التزاماتها، كإنشاء نظم لمراقبة وحماية براءات الاختراع وغيرها من حقوق الملكية الفكرية؛ وتطبيق معايير متشددة للصحة العامة مثل تبخير الصادرات من الخضروات والفاكهة؛ وإصدار شهادات تفيد باستيفاء المنتجات لمعايير التقييس الدولية؛ وتحديث الإجراءات الجمركية. وقد يؤدي فتح أسواقها للخدمات المالية الدولية إلى فرض ضغوط على قدراتها التنظيمية والرقابية المحلية.

ويمكن للشركاء التجاريين الأغنى مساعدة البلدان النامية في استيفاء بعض الالتزامات التي تعد الأصب أو في تخفيف عبئها، بينما تستطيع المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الجهات المانحة توفير «المعونة من أجل التجارة» أي توفير المساعدة الفنية في بناء القدرات والإصلاح المؤسسي وتقديم الدعم المالي لتخفيف تكاليف التواءم مع التحرير.

المساعدة الفنية: تهب «الاتفاقية الإطارية» المنبثقة عن جولة مفاوضات الدوحة في أغسطس ٢٠٠٤ بصندوق النقد الدولي وغيره من الجهات الدولية أن يقدم مساعدات فنية لتسهيل التجارة. ويقدم الصندوق بالفعل مساعدات في مجال تحديث الإدارة الجمركية وإصلاح التعريفات. وتتميز المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق في مجال الإدارة الجمركية بطابعها الاستراتيجي، حيث تهدف إلى إتاحة إطار كلي للإصلاح والإشراف المستمر، بالتعاون مع المانحين الآخرين الذين يتيحون الدعم في جوانب أخرى. وعادة ما يكون تركيز المساعدة الفنية على الضرائب في إطار السياسة التجارية قائما على منظور أوسع من مجرد التعريفات الجمركية، بغية مساعدة البلدان على إيجاد عملية تحصيل أفضل للضرائب المحلية بحيث تستطيع تعويض خسارة الإيرادات الضريبية الناجم عن تخفيض التعريفات. وبناء على العمل الذي أُنجز في السنوات

^أهذا القسم منقول عن عدة مصادر إلى جانب الدراسات الثلاثة التالية: Aaditya Matto and Arvind Subramanian, 2004, "The WTO and the Poorest Countries: The Stark Reality," IMF Working Paper 04/81, www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2004/wp0481.pdf و IMF Policy Development and Review Department, 2004, "Fund Support for Trade-Related Balance of Payments Adjustments," www.imf.org/external/np/pdr/tim/2004/eng/022704.htm و IMF and World Bank staff, 2005, "Doha Development Agenda and Aid for Trade," www.imf.org/external/np/pp/eng/2005/091905.htm

القليلة الماضية، يعمل الصندوق حالياً على دراسة أثر تخفيض التعريفات الجمركية على المالية العامة في البلدان الفقيرة في ظل السيناريوهات الممكنة لجولة مفاوضات الدوحة، من أجل معاونة هذه البلدان في وقت مبكر وعلى أساس استباقي.

ويسهم صندوق النقد الدولي مع الشركاء الدوليين الآخرين بجهد مشترك لتشجيع إصلاح النظم التجارية في سياق استراتيجيات الحد من الفقر والمساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة وبناء القدرات. وكجزء أساسي من جدول الأعمال المعتمد في هذا المجال، اشترك صندوق النقد الدولي في «الإطار المتكامل»، وهو جهد تعاوني لست هيئات (هي صندوق النقد الدولي ومركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية التي تتولى الرئاسة)، يشارك فيه المانحون الثنائيون والبلدان النامية. ويعمل الإطار المتكامل على تنسيق إعداد دراسات تشخيصية عن التكامل التجاري (راجع الإطار في الصفحة ١٤) بين البلدان النامية، والذي يتم في الغالب بقيادة البنك الدولي ومساهمات من صندوق النقد الدولي وجهات أخرى.

وتحدد هذه الدراسات أولويات السياسات والمساعدات («مصفوفة الإجراءات اللازمة») والتي تتم مراجعتها في حلقات تطبيقية وطنية تضم الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بهدف تضمينها في استراتيجيات التنمية الوطنية والحد من الفقر. وتعرض مصفوفات الإجراءات اللازمة على الجهات المانحة للحصول على التمويل، ولكن الإطار المتكامل يتمتع بقدرة تمويلية محدودة تُستخدم في تمويل مشاريع بناء القدرات التي تتطلب المتابعة السريعة.

آلية التكامل التجاري: في عام ٢٠٠٤، أنشأ صندوق النقد الدولي «آلية التكامل التجاري» لمساعدة البلدان التي تواجه عجزاً مؤقتاً في عائد التصدير بسبب تحرير التجارة في بلدان أخرى كالذي يحدث نتيجة لتناقص الأفضليات التجارية أو انتهاء العمل بنظام الحصص في عام ٢٠٠٥ طبقاً لاتفاقية المنسوجات والملابس التي اعتمدها منظمة التجارة العالمية. كذلك تتيح آلية التكامل التجاري الدعم المالي للبلدان الأعضاء في الصندوق إذا كانت تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع أسعار الأغذية المستوردة نتيجة لتخفيض الدعم الزراعي في البلدان الصناعية. وبينما يرجح أن تكون هذه المشكلات محدودة بالنسبة لمعظم البلدان وينتظر أن تؤدي الآثار الإيجابية لزيادة الانفتاح التجاري إلى تحييد أثرها في نهاية المطاف، فهي قد تكون كبيرة بالنسبة لبعض البلدان على المدى القصير. وكان أول بلدين حصلوا على الدعم المالي من خلال آلية التكامل التجاري هما بنغلاديش والجمهورية الدومينيكية في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥

على التوالي. ويمكن تقديم الدعم المالي المتعلق بالتجارة أيضا من خلال تسهيلات الإقراض القائمة لدى صندوق النقد الدولي.

مبادرة تسهيل التجارة: قام البنك الدولي بزيادة عمله التحليلي والإقراضي بموجب هذه المبادرة، من أجل مساعدة البلدان على الاستفادة من فرص التكامل التجاري. وسوف تقدم قروض جديدة للاستثمار في الموانئ والطرق وغيرها من البنى التحتية اللازمة، ولإصلاح الإجراءات الجمركية والنظم الأخرى المتعلقة بالتجارة. ويدعم البنك الدولي جهود البلدان الأعضاء لتعزيز قدرتها التنافسية الدولية، عن طريق التدريب التحويلي للعمالة وأداء المدفوعات للحفاظ على مستويات دخلها حتى تنتقل إلى أنشطة موجهة للتصدير. ويعمل البنك الدولي أيضا على بناء شراكة العالمية لتيسير النقل والتجارة.

التوسع في المعونة من أجل التجارة: في عام ٢٠٠٥، صادقت لجنة التنمية وهي هيئة استشارية تمثل البلدان الأعضاء في الصندوق والبنك الدولي على اقتراحات بزيادة المساعدات للبلدان الفقيرة كي تتمكن من تلبية احتياجات البنية التحتية والإمدادات الأخرى اللازمة حتى يتسنى لها الاستفادة من فرص التجارة الحرة، ولكي تعينها في تخفيف أعباء التكاليف التي تتحملها في سياق التحرير.

ومن هذه الاقتراحات تعزيز الإطار المتكامل بالاعتماد على عدة وسائل، منها إتاحة التمويل متعدد السنوات على أساس خطة واضحة وبقيمة تتراوح بين ٢٠٠ مليون و٤٠٠ مليون دولار أمريكي في السنوات الخمسة الأولى. وهناك اقتراح ثان يدعو إلى النظر في مدى ملاءمة الآليات الحالية لسد احتياجات المعونة من أجل التجارة على المستوى الإقليمي وعبر البلدان المختلفة. كذلك ينص اقتراح ثالث بأن يقطع الصندوق والبنك الدولي التزاما أكيدا بمساعدة البلدان ذات الاحتياجات التوأمية من خلال التحليلات والمشورة وتقديم الدعم المالي عند الحاجة. وهناك فرقة عمل من البلدان المانحة وأقل البلدان نموا تقوم حاليا بدراسة اقتراح تعزيز الإطار المتكامل، ومن المقرر أن تصدر تقريرا في إبريل ٢٠٠٦ عن الإصلاحات المقترحة في الجوانب التنظيمية وفيما يتصل بالحوكمة.

وفي اجتماع منظمة التجارة العالمية الوزاري الذي عقد في هونغ كونغ في ديسمبر ٢٠٠٥ تم إنشاء برنامج عمل يهدف إلى تحديد السبل الكفيلة بإدخال المعونة من أجل التجارة حيز التنفيذ وآليات التمويل التي تضمن زيادة مستويات التمويل.

القيود التجارية المعتادة

حددت دراسات التكامل التجاري التشخيصية عددا من القيود المحلية والخارجية التي تواجه أفقر البلدان النامية في سعيها لتوسيع أنشطة التصدير والاستيراد. فعلى سبيل المثال، قد تكون صادرات البلد النامي غير قادرة على المنافسة بسبب المبالغة في تقييم سعر الصرف أو ارتفاع تكلفة النقل والكهرباء والمياه أو عدم كفاية تسهيلات الطرق والموانئ وعدم كفاءة الإجراءات الجمركية التي تتسبب في تأخير التسليم. وقد يتعذر على المنتجين إطلاق صادرات جديدة أو الاستثمار في زيادة المعروض بسبب محدودية فرص التمويل أو ارتفاع أسعار الفائدة. ومن القيود المحلية الأخرى التي تثبط التوسع التجاري الرقابة على النقد، والرسوم الإضافية والضرائب على الواردات، والحصص على بعض الصادرات، وشروط إعادة توطين الأموال، والإعفاءات الجمركية، وتشتت التعريفات، وارتفاع التعريفات على السلع الوسيطة، وأوجه الضعف في المؤسسات ونظام الحوكمة، من قبيل الفساد في الإدارة الجمركية، وفترات التأخير في الموانئ، وانعدام الشفافية في الأطر القانونية والقضائية أو عدم ملاءمتها، وثقل اللوائح الجمركية والضريبية.

وتشمل القيود الخارجية ارتفاع التعريفات على المنتجات الزراعية من البلدان النامية في أسواق «منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي» رغم ما تقيد به الأدلة التجريبية من أن لها آثار سلبية تتجاوز آثار الدعم كما تشمل تناقص الأفضليات. ومن المرجح أن يؤدي إلغاء الحصص على المنسوجات والملابس بوجه خاص إلى إلحاق الضرر بالمصدرين الحاليين لهذه المنتجات الذين لا يستطيعون منافسة المنتجين ذوي التكلفة المنخفضة مثل الصين. وهناك مشكلات تواجه البلدان النامية أيضا في الالتزام

السبب في أهمية تحرير التجارة متعددة الأطراف

التجارة هي القوة الدافعة للنمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. ومن ثم فإن نجاح جولة مفاوضات الدوحة التجارية من شأنه أن يكون أداة قوية للتنمية في أفقر البلدان تتيح لها الفرصة كي ترفع مستويات الدخل والمعيشة وتحقق أهداف الأمم المتحدة للتنمية في الألفية الجديدة.

ويتعين على البلدان الغنية الإسهام بدور في تشجيع التجارة الحرة عن طريق إزالة القيود التجارية وتوفير المساعدة المالية والفنية للبلدان الفقيرة التي قد تجد صعوبة في الاندماج الكامل في النظام التجاري العالمي، سواء بسبب تكاليف التوائم على المدى

بقواعد بلد المنشأ واستيفاء معايير الصحة العامة والصحة النباتية التي تفرضها البلدان الصناعية.

فعلى سبيل المثال، خلصت دراسات التكامل التجاري التشخيصية في كمبوديا إلى أن جوانب القصور في الإجراءات الجمركية تمثل عنصرا من العناصر المؤثرة على قدرتها التنافسية التجارية، وهناك تدابير لخفض المدة والتكلفة اللازمين للتخليص الجمركي يحددها تقرير استراتيجية الحد من الفقر في كمبوديا وهو وثيقة يتعين على البلدان منخفضة الدخل إعدادها لكي تصبح مؤهلة لتخفيف أعباء ديونها في ظل مبادرة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون («هيبيك»). وقد تعهدت السلطات الكمبودية بتبسيط نظام التعريفات وتنسيق إجراءات تسهيل التجارة والجمارك مع البلدان المجاورة، وترشيد المسؤوليات الإدارية عن عمليات التفتيش الحدودي. ولتعزيز مساءلة مأموري الجمارك، تضطلع كمبوديا بإصلاحات في مجالي الأجور وتوظيف العمالة وتعمل على تقوية القانون وميثاق الشرف الحاليين لمكافحة الفساد. كذلك تسعى كمبوديا لتنوع الصادرات والصادرات وتشجيع إقامة ونمو صناعات تصديرية جديدة عن طريق إتاحة التمويل الأصغر والبرامج التدريبية والاستثمارات في البنية التحتية. وتحتاج جميع البلدان التي خضعت للدراسة إلى بذل مزيد من الجهود في تحليل الأثر المرجح للتنمية والتحرير التجاري على مستوى الفقر. كذلك تحتاج هذه البلدان إلى إقامة شبكات للأمان الاجتماعي. ففي كمبوديا، على سبيل المثال، سوف توضع خطط لإجراء خفض تدريجي في تعريفات استيراد الأرز بغية الحد من خسائر المنتجين.

القصير أو مواطن القصور على جانب العرض، أو غير ذلك من العوامل الأخرى. ويتعين على البلدان متوسطة الدخل تخفيض التعريفات الجمركية التي تؤثر على مواطنيها وعلى البلدان النامية الأخرى. أما أفقر البلدان فعليها إصلاح نظمها التجارية وتحسين الحوكمة والمؤسسات حتى تجني ثمار التحرير التجاري متعدد الأطراف، وذلك أثناء تلقيها المعونة لأغراض التجارة وفي سياق سعيها لكسب الوقت بتنفيذ بعض قواعد منظمة التجارة العالمية. وينبغي لأفقر البلدان أن تدخل إصلاحات السياسة التجارية ضمن استراتيجيات وطنية للتنمية والحد من الفقر، بمساعدة من الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية.

ولا تقع مسؤولية نجاح جولة مفاوضات الدوحة التجارية على عاتق البلدان الغنية وحدها. فالبلدان النامية سوف تضطلع بالدور الرئيسي في رسم مستقبلها، بما لها من صوت في منظمة التجارة العالمية. وسوف يتطلب تحقيق ختام ناجح لجولة مفاوضات الدوحة وجود قيادة سياسية وطيدة العزم في كل البلدان المعنية.

سلسلة قضايا اقتصادية

1. *Growth in East Asia: What We Can and What We Cannot Infer.* Michael Sarel. 1996.
2. *Does the Exchange Rate Regime Matter for Inflation and Growth?* Atish R. Ghosh, Anne-Marie Gulde, Jonathan D. Ostry, and Holger Wolf. 1996.
3. *Confronting Budget Deficits.* 1996.
4. *Fiscal Reforms That Work.* C. John McDermott and Robert F. Wescott. 1996.
5. *Transformations to Open Market Operations: Developing Economies and Emerging Markets.* Stephen H. Axilrod. 1996.
6. *Why Worry About Corruption?* Paolo Mauro. 1997.
7. *Sterilizing Capital Inflows.* Jang-Yung Lee. 1997.
8. *Why Is China Growing So Fast?* Zuli Hu and Mohsin S. Khan. 1997.
9. *Protecting Bank Deposits.* Gillian G. Garcia. 1997.
10. *Deindustrialization—Its Causes and Implications.* Robert Rowthorn and Ramana Ramaswamy. 1997.
11. *Does Globalization Lower Wages and Export Jobs?* Matthew J. Slaughter and Phillip Swagel. 1997.
12. *Roads to Nowhere: How Corruption in Public Investment Hurts Growth.* Vito Tanzi and Hamid Davoodi. 1998.
13. *Fixed or Flexible? Getting the Exchange Rate Right in the 1990s.* Francesco Caramazza and Jahangir Aziz. 1998.
14. *Lessons from Systemic Bank Restructuring.* Claudia Dziobek and Ceyla Pazarbaşıoğlu. 1998.
15. *Inflation Targeting as a Framework for Monetary Policy.* Guy Debelle, Paul Masson, Miguel Savastano, and Sunil Sharma. 1998.
16. *Should Equity Be a Goal of Economic Policy?* IMF Fiscal Affairs Department. 1998.
17. *Liberalizing Capital Movements: Some Analytical Issues.* Barry Eichengreen, Michael Mussa, Giovanni Dell’Ariccia, Enrica Detragiache, Gian Maria Milesi-Ferretti, and Andrew Tweedie. 1999.
18. *Privatization in Transition Countries: Lessons of the First Decade.* Oleh Havrylyshyn and Donal McGettigan. 1999.
19. *Hedge Funds: What Do We Really Know?* Barry Eichengreen and Donald Mathieson. 1999.
20. *Job Creation: Why Some Countries Do Better.* Pietro Garibaldi and Paolo Mauro. 2000.

21. *Improving Governance and Fighting Corruption in the Baltic and CIS Countries: The Role of the IMF*. Thomas Wolf and Emine Gürgen. 2000.
22. *The Challenge of Predicting Economic Crises*. Andrew Berg and Catherine Pattillo. 2000.
23. *Promoting Growth in Sub-Saharan Africa: Learning What Works*. Anupam Basu, Evangelos A. Calamitsis, and Dhaneshwar Ghura. 2000.
24. *Full Dollarization: The Pros and Cons*. Andrew Berg and Eduardo Borensztein. 2000.
25. *Controlling Pollution Using Taxes and Tradable Permits*. John Norregaard and Valérie Reppelin-Hill. 2000.
26. *Rural Poverty in Developing Countries: Implications for Public Policy*. Mahmood Hasan Khan. 2001.
27. *Tax Policy for Developing Countries*. Vito Tanzi and Howell Zee. 2001.
28. *Moral Hazard: Does IMF Financing Encourage Imprudence by Borrowers and Lenders?* Timothy Lane and Steven Phillips. 2002.
29. *The Pension Puzzle: Prerequisites and Policy Choices in Pension Design*. Nicholas Barr. 2002
30. *Hiding in the Shadows: The Growth of the Underground Economy*. Friedrich Schneider with Dominik Enste. 2002.
31. *Corporate Sector Restructuring: The Role of Government in Times of Crisis*. Mark R. Stone. 2002.
32. *Should Financial Sector Regulators Be Independent?* Marc Quintyn and Michael W. Taylor. 2004.
33. *Educating Children in Poor Countries*. Arye L. Hillman and Eva Jenkner. 2004.
34. *Can Debt Relief Boost Growth in Poor Countries?* Benedict Clements, Rina Bhattacharya, and Toan Quoc Nguyen. 2005.
35. *Financial Reform: What Shakes It? What Shapes It?* Abdul Abiad and Ashoka Mody. 2005.
36. *Preserving Financial Stability*. Garry J. Schinasi. 2005.
37. *Integrating Poor Countries into the World Trading System*. 2006.
38. *Moving to a Flexible Exchange Rate: How, When, and How Fast?* Rupa Duttagupta, Gilda Fernandez, and Cem Karacadag. 2005.
39. *Accountability Arrangements for Financial Sector Regulators*. Eva-Hüpkens, Marc Quintyn, and Michael W. Taylor. 2006.